

Arab Agriculturists Union

General Secretariat



اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الأمانة العامة

المذكرة الشارحة

لمبادرة

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

حول اعداد استراتيجية عربية برعاية معالي الامين العام للجامعة

لتخفيف الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية في المنطقة العربية

يعتبر التغير المناخي من اكبر التحديات المستقبلية التي تواجه الدول العربية بشكل خاص , ودول العالم بشكل عام , ولا تقتصر آثاره على مجال واحد من مجالات الحياة , انما تمتد هذه الآثار لتشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية , كما أكدت ذلك الدراسات والبحوث العلمية , سواءً ما يتعلق منها باستدامة توفر المياه , عصب الحياة , او ما يتعلق منها بانتاج الغذاء اللازم لمحاربة الجوع , او باتاحة البيئة النظيفة للمجتمع .

وتعتبر المنطقة العربية الأكثر تأثراً بالتغير المناخي باعتبارها واقعة في المنطقة الهامشية التي انخفض فيها نصيب الفرد السنوي من المياه الى اقل من نصف المعدل العالمي , والمتوقع استمرار الانخفاض في المستقبل الى اقل من ربع المعدل العالمي (250 / 3م / فرد / عام) حتى عام 2050 , اذا استمر انحسار الغطاء النباتي والانبعاثات الى الغلاف الجوي عند المستوى الحالي .

وقد تنبه العالم الى اهمية مواجهة تحدي التغير المناخي وآثاره السلبية على مختلف مجالات الحياة في وقت مبكر , حيث قررت الأمم المتحدة عقد اكبر واضخم مؤتمر دولي يعتبر اول جهد

حقيقي متعدد الابعاد الايجابية لمواجهة التغير المناخي , هو قمة المناخ (وسمي قمة الارض) التي عقدت في ريو دي جانيرو (البرازيل) الشهر السادس من عام 1992 شاركت فيها 172 دولة بوفود عالية المستوى منها 108 دول حضر رؤساؤها , منهم قادة الدول الصناعية المتقدمة , والتي اعتبرت مسؤولة عن انبعاث غازات الدفيئة المتسببة بارتفاع حرارة الارض (ظاهرت البيوت البلاستيكية) . واعتبر هذا المؤتمر الاول والاكبر على مستوى الامم المتحدة من حيث الحجم ومجال الاهتمام , ومن حيث المشاكل المعقدة المطلوب تحقيق اتفاق حولها , وقرارات توافقية يتبنى الجميع تنفيذها بدقة للوصول الى النتائج المستهدفة .



وقد كان الوفد العربي مؤثراً جداً , سواء من حيث ثقل معظم الرؤساء العرب الحاضرين , او من حيث وفد خبراء جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات المتخصصة برئاسة معالي الامين العام للجامعة , أو من حيث الوزراء المختصين المشاركين , الذين عملوا جميعاً ضمن برنامج دقيق ومحدد المهام رعته جامعة الدول العربية , سواء ضمن قاعات المؤتمر او ضمن اجتماعات مؤسسات المجتمع المدني , وفي المؤتمرات الصحفية للتصدي لمحاولات الدول الصناعية المتقدمة تحميل الدول المنتجة للبترول , وليس الدول المستخدمة له , المسؤولية والاعباء الناتجة عن انبعاث الغازات المسببة للدفئية , وكذلك تحميل الدول الغنية بالغابات والموارد الطبيعية مسؤولية عدم استثمار غاباتها لضمان اطلاق الاوكسجين الذي يخفف من أثر انبعاث الغازات المسببة للتغير المناخي .

وقد حققت جهود الوفود العربية المنسقة معظم أهدافها , وخاصة اقرار الدول الصناعية بمسؤوليتها عن الحد من الانبعاثات لتخفيف حدة التغير المناخي , اضافة الى تحمل عبئ تنمية الغابات في الدول الغنية بالغابات والموارد الطبيعية , يضاف الى ذلك:

*-التزمت الحكومات باعادة النظر بتوجيه الخطط والسياسات الوطنية والدولية , لضمان

مراعاة جميع السياسات الحكومية والقرارات الاقتصادية والآثار البيئية , مما يجعل الكفاءة الايكولوجية مسؤولية الحكومات .

*- وافقت جميع الحكومات على تعديل انماط الانتاج للمكونات السامة , وخاصة وجود

الرصاص في البنزين , ومراقبة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مراحل التنفيذ.

*-البحث عن مصادر للطاقة المتجددة , لاستخدامها بدلا من الوقود الاحفوري .

*-الاعتماد قدر الامكان وبشكل فعال وتدرجي على وسائل النقل العامة لتقليل انبعاثات

المركبات والاختناقات المرورية في المدن والتي تسبب مشاكل صحية ناجمة عن تلوث

الهواء والضباب الدخاني .

*- اعطاء اهتمام لمشكلة تنامي ندرة المياه , وانخفاض حصة الفرد سنة بعد اخرى.

ويعتبر مؤتمر قمة الارض في ريودي جانيرو اهم مؤتمر وضع اسس عمل مشترك للمؤتمرات اللاحقة المعنية بالعلاقة بين حقوق الانسان والسكان والتنمية الاجتماعية والمرأة , والحقوق الانسانية في التنمية المستدامة , كما تنبع اهمية المؤتمر من القائه الضوء على موضوعات ذات اهمية خاصة للجهات المتضررة من تلويث الهواء , وساهم في تحقيق مايلي :



*- وضع برنامج عمل شامل تساهم به جميع الدول القادرة , في جميع مجالات التنمية المستدامة , (جدول اعمال القرن 21) .

*- اقرار اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية , لمبادئ حقوق ومسؤوليات الدول .

*- اعتماد مبادئ الادارة المستدامة للغابات في جميع العالم .

*- اعتماد اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن المناخ وعرضها للتوقيع .

*- اعتماد اتفاقية الامم المتحدة للمحافظة على التنوع البيولوجي .

وأكد المؤتمر على ان جدول اعمال القرن 21 يهدف الى تحضير العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل , كما تضمن مقترحات مفصلة للعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية , بما فيها مكافحة الفقر وتغيير انماط الانتاج والاستهلاك , ومعالجة الديناميات الديموغرافية , وحفظ وادارة الموارد الطبيعية , التي هي اساس الحياة , حماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي , ومنع ازالة الغابات ودعم الزراعة المستدامة , وهذه قضايا مفصلية بالنسبة للدول العربية , التي ساهمت وفودها الفنية العاملة برعاية معالي الامين العام لجامعة الدول العربية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة , آخذين بعين الاعتبار ماجاء في اعلان قمة الارض في ريو دي جانيرو بمسؤولية الدول المتقدمة عن دعم الدول الاخرى لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تبع مؤتمر ريو سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات التنفيذية ناقشت موضوع التغيرات المناخية أشهرها مؤتمر باريس الحادي والعشرين للاطراف في الاتفاقية الاطارية عام 1997 بشأن تغير المناخ , وبروتوكول كيوتو الذي نص على التزامات قانونية خاصة على الدول المتقدمة للحد من انبعاث اربعة من غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون , غاز الميثان , وغاز النتروجين , وسداسي فلوريد الكبريت) وعلى ان يجري التخفيض خلال اربع سنوات اعتبارا من عام 2008 و بنسب متفاوتة بين دولة واخرى (الاتحاد الاوروبي 8% , الولايات المتحدة واليابان 7%) , واهم ما في هذا البروتوكول هو التزام الدول المتقدمة بتنفيذ مايلي :

*- اقامة الدول المتقدمة نظم ومناهج بحث لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة , ودراسة الآثار السلبية

الناجمة عنها , والتبعات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف سياسات مواجهة المشكلة.

*- تعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها الى الدول النامية والاقبل

نمواً , خاصة التقانات الصديقة للبيئة , في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات.



*- التزام الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية والاقبل نمو في مواجهة الاثار السلبية للتغير المناخي والتأقلم معها .

*- التعاون مع الدول النامية والاقبل نمو في آلية التنمية النظيفة, والتعهد بالقيام بمشروعات في الدول النامية لمساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة والمساهمة في ذات الوقت بتحقيق الهدف الرئيسي للاتفاقية الاطارية الخاصة بتغير المناخ.

لكل ماسبق فان اتفاقية كيوتو اتفاقية منصفة, تلزم الدول الصناعية الملوثة للمناخ بتحمل مسؤولية التغير المناخي وتحمل نتائجها السلبية على الدول النامية, الامر الذي ازعج ادارة الرئيس الامريكي ترامب التي قررت الانسحاب منها, وترك الدول النامية المتضررة من سياسات التصنيع وانبعاثاتها المؤدية الى تغير مناخها, وتحمل الاضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه.

وبالنسبة للدول العربية فان متابعة الاستفادة من الالتزامات السابق اقرارها في اتفاقية المبادئ الأساسية, لا يمكن تحقيقه بشكل فردي ودون تعاون منسق تقوده جامعة الدول العربية, لوقف التدهور وللتكيف مع ظروف الجفاف, خاصة في ظل تسارع التغيرات المناخية الجارية باتجاه الجفاف منذ نصف قرن, لاسيما ومنطقتنا العربية تعتمد على الزراعة المطرية في 85% من مساحة الاراضي الزراعية المستثمرة, ومواردها المائية في تناقص بسبب الجفاف من جهة,

وتعول دول منبع الانهار الدولية على الحقوق العربية فيها, ولا يمكن الاعتماد على جهود كل دولة على حدة لمكافحة التصحر, ونتائج التغيرات السلبية في المناخ واثارها المدمرة على موارد الطبيعة من ارض ومياه, انما يتطلب ذلك عملا عربيا يشمل جميع الدول العربية يراعي معالي الامين العام لجامعة الدول العربية وتشارك فيه المنظمات العربية ذات العلاقة, ويضم جميع الدول العربية بغض النظر عن خلافات هامشية بين المسؤولين تعكر العلاقات الاخوية بينها لمرحلة, نأمل سرعة انهاءها بحكمة القادة العرب.

وقد حظي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتغير المناخي COP27 استضافته جمهورية مصر العربية وانهقد في شرم الشيخ من 6-18 نوفمبر 2022 برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي, حظي باهتمام كبير وحضور لافت من قادة العالم, نتيجة لمكان انعقاده من جهة, ولانعقاده بعد سلسلة من الاحداث المناخية القاسية وازمة الطاقة, وعدم اتخاذ الاجراءات المطلوبة للتصدي للانبعاثات الكربونية وحماية مستقبل الارض, وعدم الوفاء بتعهدات الدول لخفض انبعاثات الكربون.



وقد أكد ذلك الأمين العام للأمم المتحدة الذي طالب الدول بوضع حلول مناخية تتناسب مع حجم المشكلة لتأكيد ان قادة العالم على قدر المسؤولية , كما اكد فخامة الرئيس المصري , رئيس المؤتمر, ان المؤتمر يجب ان يشهد الانتقال من المفاوضات والتخطيط الى تنفيذ كل الوعود والتعهدات التي تم تقديمها , واتخاذ اجراءات شاملة وواسعة النطاق لتحقيق الاهداف .

وقد كان لمعالي الاستاذ أحمد ابو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية دورا فاعلا في جمع جهود الوفود والمنظمات العربية وتوظيفها في دعم المؤتمر لقرارات تصب في مصلحة الدول العربية والافريقية , وخاصة وجوب تحمل الدول الصناعية عبئ مساعدة الدول النامية لتخفيف الاضرار الناتجة عن التغير المناخي وخاصة تأثيره على انتاج الغذاء والتنوع الحيوي , كما ساهمت جهود معاليه في اتخاذ قرار انشاء صندوق لتعويض الخسائر والاضرار التي تتكبدها الدول النامية جراء التغير المناخي , واعتبر هذا القرار هو الالهام بالرغم من عدم تحديد تمويله.

وقد أظهرت البرامج العلمية الاربعة لتبادل وتكامل الخبرات الزراعية العربية , التي نفذها اتحاد المهندسين الزراعيين العرب العام الماضي , والتي تضمن كل منها محاضرة وندوة علمية اسبوعية بمجموع 30 محاضرة وندوة علمية, خصص منها خمس محاضرات , وخمس ندوات تبعت كل منها , لقضايا التغيرات المناخية واثرها على التنمية والزراعة وانتاج الغذاء , اضافة الى مناقشة السياسات والاجراءات اللازمة على المستوى العربي للتكيف مع ظروف الجفاف والمحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية .

أظهرت هذه البرامج ان خبرات عظيمة موجودة على مستوى الوطن العربي , وان المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ينفذ بحوث قيمة ودراسات مفصلة بالتعاون مع منظمات دولية عن قضايا التغير المناخي , و يملك بنك معلومات يحتوي على بيانات موثوقة ومعتمدة من منظمات دولية , عن التغيرات المناخية التي تمت خلال النصف قرن السابق .

كما بينت هذه البرامج العلمية ان المنظمة العربية للتنمية الزراعية تتابع دراسات بالتعاون مع مؤسسات دولية لتنفيذ اتفاقية دولية في مجال مكافحة التصحر وقدمت استراتيجيات مهمة لتنمية الموارد الرعوية , وتهتم بدراسات تحديث السياسات الزراعية في بعض الدول العربية , كما ان عدة منظمات عربية مثل الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي , واتحاد المهندسين الزراعيين العرب ومنظمات عربية تملك خبرات في هذا المجال , وتمنينا ان يكون للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دور اساسي في هذا المجال الذي يدخل ضمن مهامها العلمية باعتباره تحدي العصر الذي يهدد برامج التنمية في الوطن العربي.

Arab Agriculturists Union

General Secretariat



الاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الامانة العامة

كما تضمنت البرامج العلمية للاتحاد محاضرة للخبير الدولي محمد حسان قطنا الذي يشغل حالياً منصب وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في سورية , عن السياسات والاجراءات الواجب اتخاذها للتكيف مع ظروف الجفاف والمحافظة على الموارد الطبيعية , ولتخفيف الآثار السلبية على الزراعة والبيئة و انتاج الغذاء .

ونظراً للاهتمام العالمي بقضية التغير المناخي لآثارها السلبية على مجمل حياة ومتطلبات معيشة البشر , فان مؤتمر القمة العربي , المنعقد في الجزائر بداية نوفمبر 2022, قد ابدى اهتماماً خاصاً بقضايا التغير المناخي وآثاره السلبية على الزراعة و انتاج الغذاء, وذلك عند مناقشة و اقرار الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية , التي قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي اكدت ان التغير المناخي يعتبر التحدي الاخطر على المنطقة العربية وسوف يؤدي الى حدوث مجاعات لتسببه بنقص الانتاج يقدر 30% مما هو عليه الآن في حال زادت درجة الحرارة 3-4 درجات , كما انه سيتسبب في التأثير على التنوع الحيوي وفقدان العديد من الانواع النباتية والحيوانية .

ومن الأهمية تقدير الاهتمام الكبير الذي ابداه القادة العرب , لدعم المشروعات الهادفة الى تحسين البيئة في المنطقة العربية والتوسع فيها , في مقدمتها مبادرة سمو الامير محمد بن سلمان ولي عهد السعودية لمبادرة مشروع السعودية الخضراء , الهادف الى تشجير عشرة مليارات شجرة واعادة الغطاء النباتي الى المناطق المتصحرة , ومشروع الشرق اوسط الاخضر الهادف الى مساعدة دول المنطقة على تشجير 40 مليار شجرة من اجل تحسين البيئة وضمان استمرار تنمية الموارد , وكذلك مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي بمشروع استصلاح مليون هكتار ومشروعات مصر العربية الهادفة الى تحسين البيئة وزيادة الرقعة الخضراء , كما نقدر عالياً جهود الدول الاخرى في المشرق والمغرب العربي لوقف تدهور البيئة .

لكل ما سبق فان اتحاد المهندسين الزراعيين العرب يقترح ان يتولى معالي الاستاذ :

أحمد ابو الغيط

الامين العام لجامعة الدول العربية

رعاية نشاط هام تشترك فيه الدول والمنظمات العربية يؤدي الى اعداد وتنفيذ :

إعداد استراتيجية عربية

للتكيف مع التغيرات المناخية , ومواجهة الجفاف

وآثاره السلبية على الزراعة و انتاج الغذاء في المنطقة

Syrian Arab Republic – Damascus – AlRawda – P.O.B : 3800 – ص.ب : 3800 – الروضة – دمشق – الجمهورية العربية السورية

تلفاكس: +963-11-3339227 هاتف: +963-11-3335852 Website www.aunion.org

E-mail : aaunion1@hotmail.com E-mail : vbakour@hotmail.com



وسوف تكون توجيهات معالي الامين العام للجامعة العربية , في اسلوب اعداد الاستراتيجية ومراحل ومستويات مناقشتها , موضع قرار للجنة التنسيق العليا لمنظمات العمل العربي المشترك , ويؤدي الى اقرار استراتيجية عربية للتكيف مع التغيرات المناخية , ومواجهة الجفاف وآثاره السلبية على جميع مناحي الحياة في المنطقة , وخاصة الزراعة و انتاج الغذاء, ونقترح على مع الخطوات التالية:

1- تشكيل لجنة خبراء برئاسة من يراه معاليه من الامناء المساعدين , يتمثل فيها المنظمات والاتحادات العربية والاقليمية ذات الاختصاص لوضع مشروع استراتيجية عربية للتكيف مع التغيرات المناخية ومواجهة الجفاف , متضمنة السياسات الواجب اتباعها , والبرامج والمشروعات اللازمة لتنفيذها على المستوى العربي والوطني , ودور كل من المؤسسات ذات العلاقة في التنفيذ .

2- دعوة اصحاب المعالي وزراء الزراعة , ووزراء الري والمياه , ووزراء البيئة العرب الى اجتماع في القاهرة بمقر جامعة الدول العربية , (بعد توزيع مشروع الاستراتيجية عليهم) , لمناقشة الاستراتيجية وقرارها بشكلها النهائي , بحضور المدراء العاميين لمؤسسات التمويل الانمائي العربية والدولية , والمدراء العاميين للمنظمات والاتحادات العربية والاقليمية .

3- يرفع مشروع الاستراتيجية الى القمة العربية القادمة لاعتمادها , لكي تصبح ملزمة لجميع الدول العربية والمنظمات والمؤسسات العربية والاقليمية ذات العلاقة .

4- تشكل لجنة متابعة لتنفيذ الاستراتيجية وتوفير المستلزمات الضرورية لها ووضع حلول لمعيقات التنفيذ , وتقييم الأداء .

وتفضلوا بقبول التحية والتقدير

الأمين العام

الدكتور يحيى بكور

